

نديم روحانا*

المفاوضات وأزمة المشروع الوطني

يرى الكاتب أن قرار السلطة الفلسطينية بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل على أساس المرجعية التي اتُفق عليها مع الوسيط الأميركي، يعكس أزمة تتعدى كثيراً الطريق المسدود الذي قاد إليه مسار المفاوضات منذ اتفاق أوسلو، ويعكس أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الذي قاد إلى مشروع الدولة مع برنامج الحل المرحلي في سنة ١٩٤٧.

ويدعو الكاتب إلى مراجعة مسار المشروع الوطني عبر الإجابة عن أسئلة من نوع: ما هو المشروع الوطني الفلسطيني؟ ماذا يريد الفلسطينيون؟ أخذاً بعين الاعتبار كون عملية التفاوض تبدو منقطعة تماماً عن أي مشروع وطني، وأن مهمة القيادة ليست القبول بالأمر الواقع لتبرير الدخول في العملية التفاوضية بشروطها الحالية، بل عليها أن تقدّم تصوراً جديداً للمشروع الوطني البديل وطرق تحقيقه.

التفاوضية أو حتى أزمة السلطة الفلسطينية البنيوية النابعة من شروط اتفاق أوسلو. إن جميع هذه النواحي للأزمة (الطريق المسدود سابقاً والمتوقَّع حالياً؛ المرجعية التفاوضية؛ انحياز الوسيط الأميركي؛ نواح أخرى نابعة من علاقات القوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين)، أصبحت معروفة للنخب السياسية الداعمة للسلطة ذاتها وللشعب الفلسطيني عامة.

أعتقد أن قرار السلطة يعكس أزمة المشروع الوطني الفلسطيني كله، كما يعكس محنة النخب الفلسطينية - الموالية

قرار السلطة الفلسطينية يعكس

بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل تسعة أشهر (على الأقل)، وبالمرجعية التي اتُفق عليها مع الوسيط الأميركي، أزمة تتعدى كثيراً الطريق المسدود الذي قاد إليه مسار المفاوضات أو إشكاليات المرجعية

* مدير عام مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، وأستاذ العلاقات الدولية ودراسات الصراع في كلية القانون والدبلوماسية في جامعة تافتس - بوسطن.

التاريخية أفقدت الإجابة الاوتوماتيكية، المتبعة عن هذه الاسئلة، معناها وجعلتها عديمة القيمة. وعليه، فإن عملية التفاوض تبدو منقطعة تماماً عن أي مشروع وطني. لنأخذ التعريف المتبّع لأهداف المشروع

الوطني الفلسطيني، ونحاول أن نرى كيف تقود العملية التفاوضية إلى تحقيق أهدافه، أو كيف تساعد معارضة الدخول في المفاوضات في تحقيق تلك الأهداف. وعلى من يناقش العودة إلى المفاوضات من مؤيد أو منتقد أن يجيب عن السؤال: كيف تقود عملية المفاوضات إلى تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، أو كيف يُقرب الامتناع من دخول العملية التفاوضية من تحقيق أهدافه؟ وإذا فشل في تقديم الإجابة فيجب التوصل إلى الاستنتاجات الملائمة بشأن الأدوات، أو بشأن المشروع، أو الاثنين معاً.

تُعرّف أهداف المشروع الوطني الفلسطيني بأنها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بحيث تكون عاصمتها القدس الشرقية مع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وبلداتهم داخل الجزء من فلسطين الذي أُقيمت عليه إسرائيل. ومن الصعب أن نرى كيف يُحاجج مؤيدو المفاوضات في شروطها وظروفها الحالية بأنها ستؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، أو واحد منها. فقد تآكلت خلال عملية المفاوضات منذ أواسل جميع الأهداف المذكورة أعلاه، وأصبح حق العودة مطلباً غير قابل للتحقيق في فلسطين ٤٨، وهذا بموافقة أميركية (رسالة جورج بوش إلى أريئيل شارون في نيسان / أبريل ٢٠٠٤ وفحواها أن حق العودة يمكن أن يكون في "الدولة الفلسطينية")، وبقبول

والمعارضة لهذا القرار. إنه انعكاس للأزمة الوجودية التي وجد الشعب الفلسطيني نفسه يعاني جزاءها في جميع تجمعاته. وتعود بداية المسار الذي قاد إلى هذه الأزمة إلى مشروع الدولة الذي بدأ مع برنامج الحل المرحلي في سنة ١٩٧٤ في ظروف عربية وعالمية قاهرة ضغطت في هذا الاتجاه. وصارت البطولات الأسطورية والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني بجميع مكوناته، وخصوصاً المكوّن الذي يعيش في المنفى وتحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧، بمثابة علامات إنسانية فارقة لدى استعداد الشعب الفلسطيني للوصول إلى الحرية واسترجاع وطنه. غير أن هذه التضحيات تدعونا أيضاً إلى مراجعة مسار المشروع الوطني، وكيف وأين ولأي أهداف استثمرت.

الواقع يقول إنه لم يعد هناك مشروع وطني فلسطيني واضح المعالم ومتعارف عليه فلسطينياً، وهذا هو أساس أزمة السياسة الفلسطينية والأزمة الوجودية للشعب الفلسطيني الذي لا يرى مخرجاً من هذا المأزق على المستوى الزمني القريب أو المتوسط - وما عدا ذلك، فإنه تجليات هذه الأزمة. ويخطيء من يظن مثلاً أن أزمة التمثيل والتنظيم السياسي وإعادة بناء منظمة التحرير، والانقسام الآخذ في التجذّر بين أجزاء الشعب الفلسطيني، ليست مرتبطة بالطمس المتسارع لمعالم المشروع الوطني الفلسطيني الذي بدأ بالعودة والتحرير، وانتهى إلى ما نحن عليه اليوم من كليشيهات تعاني التناقض الداخلي الواضح حتى للمفاوض الفلسطيني نفسه. الأزمة تتمثل في غياب الجواب عن أسئلة من نوع: ما هو المشروع الوطني الفلسطيني؟ ماذا يريد الفلسطينيون؟ وفي أن التطورات

أتصور أن إسرائيل لن تقبل بأقل من ذلك الاعتراف لأسباب تتعلق بحاجتها إلى الشرعية في حال الوصول إلى اتفاق ينهي الصراع مع الفلسطينيين والعرب، ولن تستقر لها الشرعية إلاّ باعتراف فلسطيني وعربي. وتنبع هذه الحاجة من جوهر إسرائيل ككيان كولونيالي استيطاني تعوزه الشرعية إلاّ إذا اعترف به الشعب الذي كان ضحية المشروع الكولونيالي، وعليه فإن مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ليس سوى مطلب بالاعتراف بشرعية المشروع الكولونيالي. وفي أي حال، فإن رسالة الضمانات الأميركية لسنة ٢٠٠٤ أشارت إلى أن للولايات المتحدة التزاماً عميقاً بأمن إسرائيل وسلامتها كدولة يهودية. أمّا رسالة التطمينات لإسرائيل قبل بدء المفاوضات الحالية فشملت، على ما يبدو بحسب المصادر الإسرائيلية (مثلاً، "هآرتس" ٣٠ / ٧ / ٢٠١٣) اعترافاً أميركياً بأن إسرائيل هي دولة يهودية. وبعد فشل هذه المفاوضات سيكون هذا الاعتراف هو أحد مكاسب إسرائيل الدائمة - اعتراف أميركي رئاسي بمشروعية المشروع الكولونيالي ذاته، وهذا أمر خطر.

هذه المعطيات ليست جديدة وهي معروفة تماماً لمتّخذي القرار الفلسطيني وللنخب المؤيدة لاستئناف المفاوضات، الأمر الذي يعني أن مشروع المفاوضات لن يؤدي في أحسن الأحوال إلى تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني المذكورة أعلاه، أو أي من عناصره. إذاً كيف يشرح متّخذو القرار الفلسطيني موقفهم هذا (مع التشديد على أن شرح الموقف لا يتطابق بالضرورة مع الدوافع الحقيقية)؟ هم يدعون أن ميزان القوة الحالي، والوضع العربي المنشغل بذاته، واستمرار عملية الاستيطان،

فلسطيني ضمني لكن واضح (مثلاً المشاركة الفلسطينية الرسمية في صوغ اتفاقية جنيف الذي كان أحد أركانها، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عبد ربّه)، وبقرار عربي - لأن تحقيق حق العودة وفق مبادرة السلام العربية يجب أن يتم بالاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين. أمّا حدود ١٩٦٧ فأصبحت بعيدة المنال بموافقة أميركية (الرسالة المذكورة أعلاه ورسالة التطمينات الأميركية لإسرائيل قبل بدء المفاوضات الحالية)، وموافقة عربية وموافقة فلسطينية جهاراً تتحدث عن استبدال الأراضي. ومن الجدير بالذكر أن الرسالة الرئاسية الأميركية في سنة ٢٠٠٤ تتحدث عن ذلك "على ضوء الواقع على الأرض بما في ذلك وجود تجمعات سكانية يهودية كبيرة"، أي أن هناك إقراراً رئاسياً بأن يُؤخذ في الحسبان "الواقع على الأرض"، والذي هو واقع يغيّره باستمرار مشروع الاستيطان الديناميكي. أمّا الدولة فصار واضحاً أن إسرائيل لن تقبل بها، حتى بحدود مقبولة بالنسبة لها إلاّ بعد الانتقال من معظم مركبات سيادتها (التسلّح؛ بناء الأحياء؛ السيطرة على الأجواء؛ السيادة على المعابر الحدودية؛ إلخ). أمّا القدس فحدّث ولا حرج، لأن عملية التهويد المتسارعة أوصلت إلى واقع أصبحت فيه القدس الشرقية أحياء منفصلة ومحاصرة داخل "المتروبول" اليهودي. وإذا أخذنا التزام الراعي الأميركي بشأن الوقائع على الأرض (والتي قبل أن يعمل بموجبها المفاوضات الفلسطينية)، فكيف سيحظى الفلسطينيون بالقدس؟ وحتى لو وافق الفلسطينيون على جميع القضايا وقبلوا بجميع التنازلات، فإن إسرائيل تطالب أيضاً بالاعتراف بها دولة يهودية.

والدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، وحاجة المجتمع الفلسطيني إلى التخلص من الاحتلال، لا تترك بديلاً من المفاوضات. وهكذا، فإن متخذ القرار الفلسطيني صار محلاً للواقع السياسي بدلاً من أن يكون قائداً يصنع البديل، وصار قابلاً للأمر الواقع كمرجعية بدلاً من أن تكون مرجعيته تغيير الأمر الواقع.

ويُصرّ صنّاع القرار على الربط بين العملية التفاوضية الحالية وبين تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وهو أمر يتنافى مع الحقائق كافة. وكانت قرارات إسرائيل، قبل بدء اللقاء الرسمي الأول في القدس في ١٤ آب / أغسطس، بتسمية مستعمرات في الضفة الغربية كمناطق أولوية (في ميزانيات التطوير والتسهيلات المتعددة)، وبإقامة مئات الوحدات السكنية في المستعمرات بما فيها القدس، إشارة للشعب الفلسطيني إلى أن إسرائيل مستمرة في مشروعها الذي صارت معالمه تتوضح باستمرار، والذي يعتمد في نظرنا على السيطرة الدائمة على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وجعلها جزءاً من إسرائيل. ويعتمد أيضاً على إحباط مقومات المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع بآليات متطورة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وديموغرافياً ونفسياً.

وفي هذه الحالة ليس دور القيادة أن تحلّ الموقف الإسرائيلي الذي صار معلوماً للشعب الفلسطيني، أو أن تؤكد أن عملية الاستيطان تعوق المفاوضات كأن الشعب والعالم وحتى أميركا وكثيرين من داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه لا يعلمون بذلك (انظروا مثلاً افتتاحيات "هآرتس" ٨/١٠ و ٨/١٣/٢٠١٣، التي تقول إن إسرائيل تسعى لإفشال المفاوضات)، أو أن تشرح للشعب الفلسطيني انحياز الوسيط

الأميركي. ليست مهمة القيادة أن تقبل بالأمر الواقع وتنكبّ على تحليله واستعماله لتبرير الدخول في العملية التفاوضية بشروطها الحالية، وإنما عليها أن تقدم تصوراً جديداً للمشروع الوطني وطرق تحقيقه والعمل على تنظيم الشعب - كل الشعب الفلسطيني بتجمعاته كافة - للعمل من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. وعليها أن تصنع البدائل، ضمن المحدودات التي صارت معروفة. وفي ذلك فشلت القيادة الفلسطينية الحالية فشلاً ذريعاً. لكن الفشل أشمل من ذلك. فحتى لو افترضنا بحسن نية أن متخذي القرار بشأن استئناف المفاوضات يتصورون أن هذه هي الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف الفلسطينية، فإن النهج يبعث على تساؤلات عديدة. من ألف باء علوم المفاوضات أن يجري التحضير للعملية التفاوضية بترسيم عدد من الاستراتيجيات التفاوضية الأساسية، سأذكر منها اثنتين على سبيل المثال كي أبين كيف فشل المفاوضات الفلسطيني في الإعداد الاستراتيجي الأولي:

- الاستراتيجية الأولى تتطلب أن يقوم المفاوضات بإعداد ما يسمّى "البديل الأفضل لاتفاقية ناتجة من العملية التفاوضية" أو ما يُعرف بالإنجليزية BATNA (Best Alternative to a Negotiated Agreement)، أي أن قوة المفاوضات تزداد عندما يدخل العملية التفاوضية وهو يعلم أنه يملك بديلاً جيداً في حال عدم التوصل إلى اتفاق. ويصح هذا الأمر بصورة خاصة على الجانب الأضعف في المفاوضات، ذلك بأن البديل الجيد يساهم ولو قليلاً في تحسين علاقات القوة لمصلحته. وبينما يتمتع الإسرائيلي ببديل قوي هو استمرار الوضع القائم الذي يضمن استمرار المشروع الاستيطاني في حال فشل المفاوضات، فإن

والدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، وحاجة المجتمع الفلسطيني إلى التخلص من الاحتلال، لا تترك بديلاً من المفاوضات. وهكذا، فإن متخذ القرار الفلسطيني صار محلاً للواقع السياسي بدلاً من أن يكون قائداً يصنع البديل، وصار قابلاً للأمر الواقع كمرجعية بدلاً من أن تكون مرجعيته تغيير الأمر الواقع.

ويُصرّ صنّاع القرار على الربط بين العملية التفاوضية الحالية وبين تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وهو أمر يتنافى مع الحقائق كافة. وكانت قرارات إسرائيل، قبل بدء اللقاء الرسمي الأول في القدس في ١٤ آب / أغسطس، بتسمية مستعمرات في الضفة الغربية كمناطق أولوية (في ميزانيات التطوير والتسهيلات المتعددة)، وبإقامة مئات الوحدات السكنية في المستعمرات بما فيها القدس، إشارة للشعب الفلسطيني إلى أن إسرائيل مستمرة في مشروعها الذي صارت معالمه تتوضح باستمرار، والذي يعتمد في نظرنا على السيطرة الدائمة على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وجعلها جزءاً من إسرائيل. ويعتمد أيضاً على إحباط مقومات المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع بآليات متطورة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وديموغرافياً ونفسياً.

وفي هذه الحالة ليس دور القيادة أن تحلّ الموقف الإسرائيلي الذي صار معلوماً للشعب الفلسطيني، أو أن تؤكد أن عملية الاستيطان تعوق المفاوضات كأن الشعب والعالم وحتى أميركا وكثيرين من داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه لا يعلمون بذلك (انظروا مثلاً افتتاحيات "هآرتس" ٨/١٠ و ٨/١٣/٢٠١٣، التي تقول إن إسرائيل تسعى لإفشال المفاوضات)، أو أن تشرح للشعب الفلسطيني انحياز الوسيط

الفلسطيني لم يعمل على تطوير هذا البديل. وبذلك فإن دخوله إلى العملية التفاوضية يصبح كالدخول إلى مصيدة بسبب انعدام البدائل. والأنكى من ذلك أن الالتزام تسعة أشهر على الأقل، يعطي الطرف الأقوى حرية إضافية رأينا كيف أحسن استعمالها منذ إعلان بدء المفاوضات.

- الاستراتيجية الثانية تحتّم على المفاوضات البحث عن مقاييس خارجية مقبولة في العالم أو في الدوائر المعنية لموضوع المفاوضات يشترط اللجوء إليها في قضايا الخلاف.

إن هذه الاستراتيجية الأولية هي أساسية للطرف الأضعف في المفاوضات، وهي تساعد على التعامل مع علاقات القوة غير المتكافئة. ولدى الفلسطيني المقياس الواضح والمقبول دولياً وهو القرارات الدولية والقانون الدولي. ومن المدهش أن اللجوء إلى المؤسسات الدولية أصبح تهديداً فلسطينياً بدلاً من أن يكون المرجعية التفاوضية ذاتها. لكن الفشل الفلسطيني في تبني هذه الاستراتيجيات ينبع في أساسه ليس من عدم اطلاع المفاوضات الفلسطيني على هذه الاستراتيجيات، وإنما من الأزمة المذكورة أعلاه، والتي أوصدت الباب أمام تطوير البدائل، ووضعت الفلسطيني في وضع تفاوضي واهن لا يستطيع معه الإصرار حتى على الالتزام بالقانون الدولي.

من هنا، فإن مؤيدي المفاوضات يجدون أنفسهم - بسبب المأزق المذكور - في مصيدة تقود إما إلى نتائج تشبه نتائج أوسلو، وإما إلى صيغة محسنة عنها - إن نجحت - وإما إلى خسائر فادحة في حال تم الخروج منها، مثل الخروج من كامب ديفيد (في تموز / يوليو ٢٠٠٠) وإلقاء الملامة على الطرف الأضعف وإطلاق العنان للطرف الأقوى

للاستمرار في مشروعه.

لكن على معارضي المفاوضات أن يشرحوا للفلسطيني كيف يساهم الامتناع من الدخول في المفاوضات في تحقيق الأهداف الفلسطينية. إنهم محقون في تحديد المخاطر والتنبيه إلى عدم الدخول فيها، لكنهم لا يجيبون عن السؤال المركزي وهو مخاطر الاستمرار في الوضع القائم وإطلاق العنان للمشروع الاستيطاني، وما هي البدائل.

هنالك بعض الاقتراحات البديلة

للمفاوضات وأذكر منها هنا اثنين: الأول، هو خيار اللجوء إلى مؤسسات الأمم المتحدة، والثاني خيار المقاومة. وإذا ما كان الاقتراح هو اللجوء إلى مؤسسات الأمم المتحدة، فليس من الواضح كيف يقود هذا اللجوء - وهو ليس مشروعاً وطنياً ولا مشروعاً تحريراً - إلى تحقيق الأهداف الوطنية. إنه أداة نضالية مهمة لكنها لا تستطيع أن تملأ فراغ غياب المشروع. ويزيد في إشكالية موقفهم صعوبة شرحه للإنسان الذي ينتظر أن يعيش في وطنه بكرامة في المستقبل المنظور، والذي لا يريد للوضع القائم أن يصبح الوضع الدائم: احتلال؛ منفي؛ مواطنة في دولة كولونيالية. وتعود إشكالية هذا الموقف إلى الأزمة عينها، أي أزمة المشروع الوطني الفلسطيني وعدم وضوح أهدافه.

أما خيار المقاومة فيستحق أيضاً

التوقف عنده، لكن المقاومة من أجل الوصول إلى ماذا؟ وما هي أهدافها؟ وما هو مشروعها؟ على سبيل المثال لو عرّفت أهداف المقاومة بأنها التخلص من الاحتلال، فإن هذا المشروع سيقود إلى وسائل مقاومة تختلف عما لو كان الهدف يشمل العودة "إلى دولة واحدة". وفي جميع الحالات، فإن المقاومة أصبحت شعاراً

للفلسطيني من دون تقديم تصور إنساني لليهودي الإسرائيلي أيضاً.

لكن يجب المجاهرة بصعوبة هذا الأمر للفلسطيني لأسباب أبرزها صعوبة تقديم هذا المشروع لشعب مرّ على نضاله من أجل حريته نحو قرن، ويتوق إلى أن يرى ضوء الحرية والعيش في وطنه بكرامة.

لقد أثبت الشعب الفلسطيني استعداداه وقدرته على التضحية، لكنه يريد الوصول

إلى أرض الميعاد. فهل تستطيع النخب الفلسطينية أن تقدّم مشروعاً للحرية وإن كان بعيد المدى، وأن تقدّم في الوقت نفسه مشروعاً قصير المدى للصمود وللعمل على تحقيق شروط حياة أفضل؟

إنه تحدّ هائل، لكن ليس أمام

الفلسطينيين ومريديهم خيارات أخرى. إن القيادات الفلسطينية الحالية والنخب التي

تعمل في فلكها تهرب من هذا التحدي إلى مشروع مفاوضات عبثي سيدخل الشعب

الفلسطيني في المرحلة المقبلة من نجاح

المشروع الكولونيالي في نوع متطوّر وخطر من أنواع التفرقة العنصرية طوره نظام

دولة اليهود. إنه لمن الخسارة أن تذهب

الطاقات الفلسطينية إلى مشروع المفاوضات

بدلاً من أن تواجه التحدي الأساسي. إن دور

النخب البديلة اليوم هو التحضير للمشروع

الفلسطيني البديل بدءاً من التحضير لما

سيحدث بعد فشل المفاوضات. ■

بحاجة إلى إعادة تعريف أدواته ونجاعته بجرأة ووضوح على ضوء الأهداف. وتتطلب الجرأة ربط أساليب المقاومة بأهداف المشروع الوطني، والتعلّم ليس فقط من تجربة المقاومة الشعبية في الانتفاضة الأولى، بل أيضاً من تجارب شعوب أخرى أوصلتها مقاومتها إلى حلول إنسانية مثل جنوب إفريقيا. إن "المقاومة" ليست مشروعاً، وإنما أداة يحتاج إليها المشروع.

وعليه، فإن المهمة الملقة على عاتق

النخب الفلسطينية في كل مكان هي غاية

في الصعوبة، إلا أنها ملحة وتتطلب جرأة

في إعادة تصوّر وبناء المشروع الوطني

الفلسطيني على أساس فهم الصراع

الكولونيالي مع الصهيونية، وكذلك

طبيعة الصهيونية والمجاهرة بما يريده

الفلسطينيون. وإن مسؤولية القيادة الفكرية

والسياسية هي تطوير مشروع يتخيل العيش

في الوطن كله لجميع الشعب الفلسطيني

بكرامة وحرية، وتجنيد الشعب الفلسطيني

لتحقيق هذا الهدف. غير أن ذلك لن يتم

إلا إذا شملت الجرأة تصوّر مكان لليهودي

الإسرائيلي للعيش بمساواة وكمجموعة

متساوية الحقوق، وليس كمشروع كولونيالي

في الوطن نفسه. إن بناء المشروع الوطني

الفلسطيني الحديث يتطلب مجهوداً ووقتاً

وفهماً بأن الصراع مع الكولونيالية

الصهيونية طويل الأمد، وأن لا مخرج منه